ظاهرة السَّلْب وصيَغُها الفعلية الثُّلاثية المزيدة في القرآن الكريم

أ/د.عبد القادر سلاّمي
قسم اللغة العربية وآدابها
كلية الآداب جامعة تلمسان – الجزائر

مقدمة:

حوى كتاب الخصائص دُرَراً ظاهرة وأخرى كامنة، ومن بين الدُّرَر الكامنة نجد ظاهرة السّلب التي أفرد لها ابن جنّي بابا مستقلا، غير أنّها لم تنل حظوة عند الصرفيين القدماء فيما عدا السّطر أو السّطرين[1]، وكان لها المصير نفسه عند المحدثين، إذ أدرجوها تحت معاني الصيغ الثلاثية المزيدة[2]، بينما رأى أحد الدّارسين قربها من فكرة الفونيم (phonème) وإن كان أقرّ بالخلاف الكبير بينهما.[3]

ويسعى هذا البحث إلى إلقاء الضوء على هذه الظاهرة كما أقرّها ابن جنّي وتحقيق دوائر تطبيقية لها في التنزيل العزيز، وذلك باستنطاق صيغها الثلاثية المزيدة.

أولاً: ظاهرة السّلب:

ارتبط السّلب في معاجم اللغة وكتبها بالاختلاس والتخفّف والتجريد، جاء في اللسان: سلَبه الشيءَ يسلُبهُ سَلْبًا وسَلَبًا واستلَبَه إياه[4] والسَّلْبُ: سَلَبَتْهُ أَسْلُبُه، والسّلبُ: المَسْلُوبُ،[5] والاستلاب: الاختلاس، والسَّلْبُ ما يُسْلَبُ أو ما يُسْلَبُ به، والجميع: أسْلاَبٌ، و كلّ شيء على الإنسان فهو سَلْبٌ والفعل سَلَبْتُه أسلُبُهُ سَلْبًا: إذا أخذت سَلَبه فهو سَليب ومَسْلوب،[6] وفي الحديث: **(مَنْ قَتَلَ قَتيلا فلَه سَلَبُه)**[7]، وهو ما يأخذه أحد القِرْنين في الحرب من قِرْنه ممّا يكون عليه ومعه من ثياب وسلاح ودابة، وهو فعل بمعنى مفعول، أي: مَسْلُوبٌ.[8]

والسّلْبُ من الناحية الاصطلاحية يتلَخّص في أنّه: "زيادة تطرأ على الكلمة فتكسبها معنى مضادا لما عليه معاني أصل المادة فيحوّل معناها إلى الضدّ"،[9] أي أن كل زيادة في المبنى وتحدث زيادة في المعنى، ما عدا حروف الإلحاق، و يعلّل هذا ابن جني يقوله: "من قبَل أن

السّلب معنى حادث على إثبات الأصل الذي هو الإيجاب، فلما كان السّلب معنى زائدا حادثاً لاق به من الفعل ما كان ذا زيارة، من حيث كانت الزيادة حادثة طارئة على الأصل الذي هو الفاء والعين واللام".[10]

على أن أبا علي الفارسي (ت377هـ) يعد أوّل من أشار إلى ظاهرة السّلب حسب ما أطلعنا عليه ابن جني حين قال: "نبّهنا أبو علي ـ رحمه الله ـ من هذا الموضوع على ما أذكرُه وأبسطُه، لتتعجّب مِنْ حُسْن الصَّنعة فيه."[11]

على أن ابن جني يعدّ أوّل من أسهب القول فيه معلنا عن ميلاد نظرية متكاملة فيه تصدق على الفعل كما تصدق على الاسم: "اعلَمْ أن كل فعل أو اسم مأخوذ من الفعل أو فيه معنى الفعل، فإن وُضِع ذلك في كلامهم على إثبات معناه لا سَلْبِهم إيّاه، وذلك قولك: قام، فهذا لإثبات القيام، وجلس لإثبات الجلوس، وينطلق لإثبات الانطلاق، وكذا الانطلاقُ ومُنطلِق وجميع ذلك وما كان للنفي مثلُه، وإنّما هو لإثبات هذه المعاني لا نفيها، ألا ترى أنّك إذا أردت نفي شيء منها ألحقته حرف النفي، فقلت: ما فَعَلَ ولم يَفْعَل، ولن يَفْعَل ولاَ تَفْعَل ونحو ذلك، ثم إنّهم مع هذا قد استعملوا ألفاظا من كلامهم من الأفعال، ومن الأسماء الضامنة لمعانيها في سلْب تلك المعاني لا لإثباتها"،[12] على أن السّلب يطرأ على الفعل كما يدخل على الاسم، فنراه يتحقّق في الفعل بزيادة تدخل على الفعل الثلاثي إمّا بهمزة أو تضعيف أو تاء وتضعيف، فالزيادة بالهمزة: وهي أن تدخل الهمزة على أوّل الفعل فتسْلبُ معناه إلى ضدّه نحو: عَجَم: التي تعني الاستبهام، فإذا دخلت عليها الهمزة تغيرت دلالتها إلى الاستبانة.[13]

ونظائره عند ابن جنّي: أَعْجَمْتُ الكتاب: نَقَطْتُهُ وأَزَلْتُ عُجْمَتَهُ واسْتِعْجَامَهُ وأَوْضَحْتُهُ، فجاءت فَعَّلْتُ (عجَّمْتُ) وأَفْعَلْتُ (أَعْجَمْتُ) محقِّقَتَيْن لسلْبِ معنى الاستبْهَام لا إِثْبَاتِه وكقولهم: "أَشْكَيْتُ زيدًا: أَزَلْتُ لَه عمَّا يشكوه،[14] وكقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا ﴾[15]، تأويلُه والله أعلم عند أهل النّظر: أكادُ أُظْهِرُها،[16] وتلخيص هذه اللفظة: أكَادُ أُزيل عنها خَفاءها، أي سِرّها.[17]

كما أن للزيادة بالتضعيف دور الهمزة الوظيفي، فابن جني يبيّن ذلك بقوله: "ومنه تصريف (م ر ض) إنّها لإثبات معنى المَرَضِ نحو: مَرِضَ يَمْرِضُ وهو مَريضٌ ومَارِضٌ ومَرْضَى ومَرَاضَى، ثم إنّهم قالوا: مَرَّضْتُ الرّجُلَ أي: داوَيْتَه مِنْ مَرَضِهِ حتى أزلْتُه عنه، أو لِتُزيلَه عنه".[18]

أما السّلب الحادث من قِبَل زيادة التاء والتضعيف فيراه ابن جني في وزن "تفعَّل" ويُدرِج تحتها فعلين هما: تأثَّم وتحوَّب، حيث إن هذه الزيادة لها دور مثيلاتها وهو تجريد الكلمة من معناها،

يقول: "ومن ذلك تصريف (أ ث م) أين هي وقعت لإثبات معنى الإثم نحو: أَثِم يَأثَمَ وآثم وأثُومٌ والمَأْثَم، وهذا كله لإثباته، ثم إنّهم قالوا: تأثّم أي ترك الإثم، ومثله تحوّب أي ترك الحُوبَ."[19]

وأمّا ما يتحقق فيه السّلب من الأسماء التوريّة على وزن التّفعلة من فِعْل(ودى)، الذي يعني السّيلان والجَرَيان، إلا أنّها استعملت للعود الذي يمنعُ اللّبَنَ مِنَ الجَرَيَان، فهي إذن تُزِيلُ الوَدْيَ ولا تثبته، ومن استعمالاتهم: النيالَةُ التي تعني الأمْنَ وعَدَم النَّيْلِ، فهي تَسْلُب معنى أصلها الذي هو النّيلُ، والمِثْلاة، فقد اصطلحوا على أنّها الخِرْقَةُ التي تشير بها النّائحة، فهي، في رأي أبي علي الفارسي، من فعل (أَلَوت)؛ فقال له ابن جني: فهذا إذاً من (مَا ألوت)؛ لأنّها لا تألو أن تشير بها، وكان أبو علي يذهب في (السَّاهر)، وهي وجهُ الأرض، قال الله عز وجلّ: ﴿ فَإِذَا هُم بِٱلسَّاهِرَةِ ﴾[20]، فكأن الإنسان إذا سَهِر قلق جنبه عن مضجعه ولم يكد يُلاقي الأرض، فكأنّهُ سُلِبَ السَّاهِرَةَ.[21]

أمّا إذا غابت الزيادة بالأحرف فهذا لا يمنع أن تكون بما هو مُجارٍ للحروف وهي الحركات التي هي أبعاضها" ويدلّك على أنّ الحركات أبعاضٌ لهذه الحروف أنّك متى أشبَعْتَ واحدة منهنّ حدث بعدها الحرف الذي هي بعضه، وذلك نحو فتحة عَمَر، فإنّك إن أشبَعْتَها حدثت بعدها ألف فقلت عَامَر".[22]

أو أن تدلّ الكلمة على معنى السّلب من موضعها وهذا ما يؤكّده ابن جنّي، و"لك فيه عذران: إن شئت قلتَ: إنّه وإنْ عَرِيَ من زيادة الحروف فإنَّه لَمْ يَعْرَ من زيادة مَا هو مُجَارٍ للحرف، وهو ما فيه من الحركات، ...فكأنَّ في (سَهِرَ) ألفٌ وياء حتّى كأنّه (سَاهِير)؛ فكأنّه ليس بعارٍ من الزيادة؛ إذ كان فيه ما هو مضارعٌ للحرف، أعني الحركة... وإن شئت قلت: خرج (سَهِرَ) متنقّلاً عن أصل بابه إلى سَلْب معناه منه، كما خرجت الأعلامُ عن شِيَاع الأجناس إلى خصوصها بأنفسها، لا بحرف يفيد التعريف فيها؛ ألا ترى أنّ بكراً وزَيداً ونحوهما من الأعلام إنّما تعرِّفُه بوضعه، لا بلام التعريف فيه، كَلاَم الرَّجُل والمرأة وما أشبَه ذلك، وكما أنّ ما كان مؤنَّثاً بالوضع كذلك أيضاً، نحو هِنْد وجُمْلٍ وزينب وسُعاد فاعرفه... ومن ذي الزيادة منه قولهم أخفيت الشَّيءَ أي أظهَرتُهُ"،[23] فسُلِبَت "خَفَا" هاهنا معناها الذي كان لها في أصل الوضع وهو الاستتارُ وأصبحت تعني الظّهور بأحد العذريْن السّابقين وهذا تماشياً مع قوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا ﴾[24]، وإن كانت إلى التضادّ أقرب لعدم اشتمالها على زيادة، وهو ما تؤيّده شواهد الأقدمين.[25]

ثانياً- صيغها الفعلية الثلاثية المزيدة المحقّقة للسّلب:

تعرف اللغة العربية خاصية الزيادة على أصول الكلمة، ونعني بهذه الزيادة كلّ ما يُضاف إلى أصل البنية بحرف أو أكثر من الأحرف التي جمعها الصّرفيون في"سألتمونيها".

وقد تكون هذه الزيادة بتضعيف لأحد الأصول التي تدخل في أغلب الأحيان على عين الفعل، ومن غير فاصل بينها وبين فائه نحو "علَّم"، أو بفاصل، وذلك في نحو "اخْشَوْشَنَ" و"اعْشَوْشَبَ"، كما قد يلحق التضعيف لام الفعل الذي يكون في أغلب معانيه دالاّ على الألوان نحو "ابيَضَّ" و"احْمَرَّ"، وعن طرق هذه الزيادة يتأتّى إحداث صيغ جديدة ذات صبغة لفظية أو دلالة معنوية.

وقد قسّم ابن جنّي الزيادة إلى أنواع أربعة، هي: الزيادة بالإلحاق،[26] والزيادة للمدّ،[27] والزيادة من أصل الوضع،[28] والزيادة للمعنى.[29]

وللزيادة المعنوية دور فعّال في توليد الصيغ التي تمدّ العربية بالغنى والنّماء، ذلك أنّها تقدّم مفردات لا تحصى من المشتقات الطارئة من ذلك اسم الفاعل، والفعل في أزمانه الثلاثة،[30] والزيادة على الفعل المجرّد للوصول إلى معانٍ أوسع، في نحو زيادة الألف بعد فاء الكلمة لإفادة معنى المشاركة، كما في نحو "مازَحَ محمدٌ أخاهُ".[31]

ومن بين الدلالات التي تكسبها الزيادة للبنية الأصل نجد السّلب الذي يتحقّق في صيغة أفْعَلَ وفعَّلَ وتفعَّلَ، والزيادة بحركة، وهو ما أقرَّه ابن جنّي، إلاّ أننا وجدناه يتحقّق كذلك في صيغة استَفْعَلَ على نحو ما سنرى.

1- **المزيد بحرف:** ولهذا القسم ثلاثة أبواب، فالباب الأول منه للإفْعَال، وقاعدته في نقل الثلاثي المجرَّد إليه أن يُزاد في أوّله همزة مفتوحة، فيقال في كَرُم (أَكْرَم إكرَاماً)، وهو فعل ماض على وزن أفعَل، من باب الإفعَال كون مصدره على زنته.[32]

وصيغة أفعَل تحمل معان عدّة[33]، منها السّلب، إلاّ أنّها لا تحققه إلاّ في بعض آي القرآن الكريم، في قوله تعالى:﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْلَمُونَ ﴾ [34] أي: إن استَأْمَنَكَ مُشْرِكٌ وطَلَبَ جوارَك﴿ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ﴾أي: أَمِّنْهُ حتّى يسمع القرآن ويتدبَّره.[35]

وإذا رجعنا إلى المعجم وجدنا جَوَرَ بمعنى: الميْل عن القصد، والجَوْرُ: نقيض العَدْل، يُقال: جَارَ يَجُورُ فهو جائرٌ، أي عَدَلَ عن الطَّريق المُستقيم وسارَ إلى جوارها، والجَارُ: المُجَاوِرُ، وقد

يُرَادُ به الحليف والنَّصيرُ، ومراعاة لمعنى الجوَار، وقيل لمن يقرُبُ من غيره: جَاوَرَه؛ ومراعاة لمعنى النُّصْرَة والتحالف، قيل: اسْتَجَارَ فُلانٌ بغيره فأَجَارَهُ،[36] "أمّا الفعل (أَجِرْهُ) في الآية الكريمة فجاء مُطاوِعاً لفعل الطّلب (استجارك)، وقد تكون الهمزة فيه للسّلب؛ لأنّ أجارهُ بمعنى آمَنَه بدفع الجُور عنه".[37]

وفي قوله تعالى: ﴿ ٱدْعُوهُمْ لِآبَآئِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِندَ ٱللَّهِ ۚ فَإِن لَّمْ تَعْلَمُوٓا۟ ءَابَآءَهُمْ فَإِخْوَٰنُكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَمَوَٰلِيكُمْ ۚ ﴾.[38]

وجاء في تفسير قوله عز وجل: ﴿ هُوَ أَقْسَطُ عِندَ ٱللَّهِ ۚ ﴾، أي: هو أَعْدَلُ وأَقْسَطُ في حكم الله وشَرْعِه".[39] وأَقْسَطَ يُقْسِطُ: إذا عَدَلَ عَدْلاً، والقَسْطُ: الجَوْرُ، ويُقالُ قَسَطَ: إذا جَارَ.[40]

فالهمزة في "أَقْسَطَ" سَلبَت الفعل معناه وهو الجَوْر ليدلّ على نقيض معناه وهو العَدْل.

وقد ذكر ابن جنّي أنّ "أخْفَى" في الآية الكريمة﴿ إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا ﴾[41] تحقّق السَّلْب؛ لأنّ تأويلها وتلخيص حالها عند أهل النّظر: أكَادُ أُظْهِرُها وأكادُ أُزيلُ عنها خِفَاءَها، وخفَاءُ كلّ شيء: غِطَاؤُه ومن ذلك خِفَاءُ القِرْبَة للكِسَاء الذي يكون عليها، وجمعهُ أَخْفِيَةٌ.[42]

وقد أورد ابن كثير (ت774هـ) في تفسيره أنّ "أَخْفى"بفتح الألف وتسكين الخاء نفي الظّهور والجَلاء مع وفرة السّند، فقال: قال ابن أبي حاتم: حدّثنا أبو زرعة، حدّثنا منجاب حدّثنا محمد بن سهل الأسدي، قال: أقرأنيها سعيد بن جُبَيْر: ﴿ أَكَادُ أُخْفِيهَا ﴾ يعني: بنصب الألف وخفض الفاء، يقول: أُظْهِرُها".[43]

على أنّ جلّ المفسّرين جعلوا قراءة ﴿أُخْفِيهَا ﴾ للسَّتْر، وكذلك هي في قراءة أُبَيّ بن كعب (أكادُ أُخفيها من نفسي فكيف أظهرُكم (أطلعُكم) عليها؟)،[44] فتأويل (من نفسي) (من قِبَلي) و(من غيبي)[45] كما قال: ﴿ تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ ۚ ﴾.[46]

وقال المبرد (ت 285هـ): "وهو على عادة العرب فإنّهم يقولون إذا بالغوا في كتمان الشيء: كتمته حتى من نفسي أي: لم أطلع عليه أحداً".[47]

أما الباب الثاني منه، فباب التفعيل وقاعدته في النقل إليه أن تكرّر عين الفعل منه وتدغم، كما نقول في نحو فَرِحَ (فَرَّح) بتكرير الراء مع الإدغام، تفريحاً مصدره على وزن تفعيل".[48]

فالتضعيف تكرير حرف، كما هو الحال عند ابن جني محتذيا في ذلك نهج الخليل (175هـ) وسيبويه[49] (ت180هـ) حيث إنه قال: "قد ثبت الإدغام المألوف المعتاد إنما هو تقريب

صوت من صوت، وهو في الكلام على ضربين: ساكن ومتحرّك، فالمدغم الساكن الأصل كطاء "قَطَّعَ" وكاف "سُكِّر" والمتحرك نحو دال "شَدَّ" ولام معتلّ الأُولَيَيْن، والآخر أن يلتقي المتقاربان على الأحكام التي يصوغُ معها الإدغام فتقلب أحدهما إلى لفظ صاحبه فتدغمه فيه وذلك في مثل وُدٌّ وأصلها (وتد) في اللغة التميمية وامَّحى وأصلها(انْمَحى).[50]

أما صيغة فعَّل فلها عدّة معانٍ[51]، منها السَّلب الذي تحقّق في قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمۡ ﴾[52]، والتي رأى فيها بعض المفسّرين أنّها جاءت لإزالة الفزَع والخَوف جرياً على تأويل من قال: "حتّى إذا زالَ الفزع والخوف من قلوب الشّفعاء من الملائكة والأنبياء"[53]، والفَزَعُ لغة: الذُّعْرُ، يُقال: فَزِعْتُ إليه فَأَفْزَعَني، أي لجأت إليه فَزِعاً فَأَغَاثني، وفَزِعْتُ عنه: كشَفْتُ عنه الفَزَعَ.[54]

وهكذا تتجلّى في كلمة "فزّع" دلالة السّلب، فتكون بذلك صيغة "فعَّل" محقّقة لهاته الدلالة.

2 - **المزيد بحرفين:** ويسمى هذا الباب التفعُّل، وقاعدته أن تزيد في أوّل المجرّد منه تاء مفتوحة وأن تكرّر عين الفعل منه وتدغم، فتقول في مثل فَعَل (تفَعَّل) كما تقول في مثل كَسَر (تكسَّر تكسُّراً).[55]

ومن تتبّعنا لصيغ التفعُّل لم نقف على ما يحقّق السّلب منها في القرآن الكريم عدا التي وردت في قوله تعالى: ﴿ أَوۡ يَأۡخُذَهُمۡ عَلَىٰ تَخَوُّفٖ فَإِنَّ رَبَّكُمۡ لَرَءُوفٞ رَّحِيمٌ ﴾[56]، وقد جاء في تفسيرها "فإنَّ يَقْظَتَهُم وتَوَقُّعَهُم لا يردُّ يد الله عنهم، فهو قادرٌ على أخذهم وهم متأهِّبُون قدرته على أخْذِهم وهم لا يَشعُرون".[57]

وقال ابن كثير: "أو يأخُذهم اللّهُ في حال خوفهم من أخذه لهم، فإنّه يكون أبلغ وأشدّ"،[58] فالتخوّف إذن في الآية الكريمة يعني إمّا "المخافة من العذاب"، كما أسلفنا، أو"التنقُّص"[59]، يقالُ: تخوّفتُ الشَّيءَ تنقَّصْتُهُ".[60]

3 - **المزيد بثلاثة أحرف:** ومنه الاستفعال، و قاعدته في نقل الثلاثي المجرّد إليه أن تزيد في أوّله الهمزة والسّين والتاء، فنقول في نحو خَرَجَ (استَخْرَجَ) والمصدر منه (الاستخراج).[61]

ولم يرد وزن استفعل[62] في التنزيل العزيز إلاّ مرَّتَيْن، وهما على الترتيب: ﴿ فَيَوۡمَئِذٖ لَّا يَنفَعُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مَعۡذِرَتُهُمۡ وَلَا هُمۡ يُسۡتَعۡتَبُونَ ﴾[63] و ﴿ فَإِن يَصۡبِرُواْ فَٱلنَّارُ مَثۡوٗى لَّهُمۡۖ وَإِن يَسۡتَعۡتِبُواْ فَمَا هُم مِّنَ ٱلۡمُعۡتَبِينَ ﴾،[64] ومعنى قوله تعالى ﴿ وَلَا هُمۡ يُسۡتَعۡتَبُونَ ﴾ أي: لا يطلبُ منهم إزالةُ عَتَب

اللّه تعالى وغضبه بالتوبة والطّاعة[65] أو يمكن أن تحمل على أنّه "لا يُقالُ لهم ارضُوا ربَّكم بتوبة أو طاعة؛ لأنّه قد ذهب أوَانُ التَّوبة".[66]

أما قوله عزّ من قائل: ﴿ وَإِن يَسْتَعْتِبُواْ فَمَا هُم مِّنَ ٱلْمُعْتَبِينَ ﴾، فيتضمّن عدم استجابة اللّه تعالى عند طلبهم رضاهُ فلن يكونوا إذ ذاك من المُجَابين.[67]

جاء في اللسان "العُتْبَى: الرِّضا، واستَعْتَبَهُ: طلَبَ إليه العُتْبَى، تقول: اسْتَعْتَبْتُهُ فَأَعْتَبَني، أي: اسْتَرْضَيْتُهُ فَأَرْضَاني، واسْتَعْتَبْتُهُ فما أَعْتَبَني كقولك: اسْتَقَلْتُهُ فما أَقَالَني، والاسْتِعْتَاب: الاسْتِقَالَةُ، واستعْتَبَهُ فَأَعْتَبَهُ، وأعتبَني فُلاَنٌ: تَرَك ما كنتُ أَجدُ عليه".[68]

وعلى هذا يمكن أن نوجّه قوله تعالى: ﴿ وَإِن يَسْتَعْتِبُواْ فَمَا هُم مِّنَ ٱلْمُعْتَبِينَ ﴾، "أي إنْ يسْتَقيلوا ربَّهُم (لَمْ يُقِلْهُمْ) أي لَمْ يَرُدَّهُم إلى الدُّنْيَا"[69]، فدلّ ذلك على ما في دلالة الزيادة من تحقيق لأمر الطلب.

4 - **المزيد بحركة:** من الأفعال المزيدة بحركة ما يحقّق السّلب في نظر ابن جنّي من منطلق أنّ الحركات الثلاث (الفتحة والضمة والكسرة) عنده أبعاض حروف اللّين التي هي: الألف والياء والواو، فمتى قمنا بإشباع تلك الحركات تحصّلنا على الأحرف التي هي أبعاضها وذلك نحو فتحة الألف في (عَصَرَ) فإن هي أُشْبِعَت حدثت بعدها ألف فقلنا، (عَصَر) فدلّ ذلك على أنّ كلّ زيادة في المبنى تترتّب عنها زيادة في المعنى.

وإنّما سمّيت هذه الأصوات الناقصة حركات؛ لأنّها تُقْلِقُ الحرف الذي تَقترنُ به، وتَجْتَذِبُهُ نحو الأحرف التي هي أبعاضها كالفتحة في اجتذابها الألف.[70]

وفي حديثه عن الحركات أدرج ابن جنّي صيغتين تتحقّق فيهما الزيادة بالحركة، وهما «فَعَلَ وفَعِلَ".

وقد تقصّيْنا هاتين الصيغتين في القرآن الكريم فلم نجد ما يدلّ على تحقّق السَّلْب في أيّ فعل بزيادة حركة فيه، فـ"خَفَى" التي ذكرها ابن جنّي على وزن" فَعَلَ"مالَ بها اللغويون نحو التضادّ[71] ولم يجدوا ما يبرّر إدراجها تحت الزيادة المذكورة بحركة، والتي بدورها لم تدرج في أيّ من أنواع الزيادات التي أتى عليه ابن جنّي في مُنصِفه.[72]

كما أنّ الزيادة بحركة لم يعدّها الصرفيون زيادة ذات معنى، غير أنّنا نجد في أنفسنا ميْلاً إلى القول: إنّ ابن جنّي رمى في تفسير معنى كلمة "خَفَى" إلى القول بوجود زيادة خَفيَّة أسهمت في هذا التغيّر الدلالي الطارئ على الكلمة، ذلك أنّ "خَفَى"، على نحو ما أجمع

اللغويون، تعني: السَّتْرَ والظُّهُور، جاء في المقاييس: "الخاء والفاء والياء أصلان متباينان متضادّان، فالأوّل: السَّتْر، والثاني: الإظهارُ، فالأوَّلُ: خَفِيَ الشَّيء يَخْفَى؛ وأَخْفَيْتُهُ، وهو في خِفْيَةٍ وخَفاءٍ: إذا سَتَرْتَهُ، والأصل الآخر: خَفَا البَرقُ خَفْواً: إذا لَمَعَ، ويكون ذلك في أدنى ضَعف، ويُقالُ خَفَيْتُ الشَّيء بغير ألِفٍ: إذا أظْهَرْتَهُ... ويُقرأُ على هذا التأويل ﴿ إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا ﴾ [73]، أي أُظْهِرُها.[74]

يقول أبو بكر بن الأنباري (ت 328هـ): "خَفَى خَفْياً، وخَفِيَ البَرْقُ يَخْفُو: إذا ظهَر، وهو من قولهم: خَفَيْتُ الشّيء: إذا أظْهَرته"،[75] ويضيف هاهنا خبراً تفصيلياً مفاده أنهّ "لا يقع هذا- أعني الذي لا ألف فيه- على السَّتر والتغطية".[76]

وإذا كان لنا أن نبدي رأياً فيما تقدّم فإنّنا نقول: إن "خفى" الدَّالّة على السَّتْر تدخل في باب التضاد؛ لأنها مجرّدة من الزيادة أمّا "أخفى" بمعنى الظهور في مقابل "خفى" بمعنى الاستتار فتدخل في باب السلب؛ لأنها مزيدة بحرف.

على أنّ ثمّة مفارقة بين التضادّ والسّلب، وإن كان الثاني مُفضيا إلى الأوّل، من قِبَل أنّ التضادّ "كلُّ شيءٍ ضَادَّ شيئاً ليغلبَه، فالبياض ضدُّ السواد، والموتُ ضدُّ الحياة، والسّخاء ضدُّ البُخل، والشّجاعة ضدُّ الجُبْن، إذا جاء هذا ذهب ذاك،[77] وهو ما أكّده أبو الطيّب اللغوي (ت351هـ) حين ذهب إلى أنّ: "كلُّ ضِدٍّ ما نافاه".[78]

وقد عدّة القدماء نوعاً من المشترك وعلى هذا فَـ"المشتركُ يقعُ على شيئَيْن ضِدَّيْن وعلى مختلفيْن، فما يقعُ على الضِّدَّيْن كالجَوْنِ للأسود والأبيَض والجَلَل للعظيم والحقير، وما يقعُ على مختلفيْن غير ضِدَّيْن كالعَيْنِ[79] وإلى مثل ذلك ذهب سيبويه[80]، وقطرب (ت بعد 206هـ)[81]، وأبوحاتم السّجستاني (ت255هـ)[82]، والمبرِّد[83]، وابن فارس (ت 395هـ)[84]، وأبو عليّ الفارسي (ت377هـ)[85] وبعض المحدثين.[86]

وعلى هذا فالتضادّ فهو الكلمة في حدّ ذاتها، دون زيادة، تحمل معنيين متضادّين.

أمّا السَّلب، فهو كلّ كلمة تغيّر معناها بزيادة تدخل عليها، فتكسبها معنى مضاداً لما كان عليه معنى أصل المادة،

أما قوله في "سَهِرَ"، فإنَّ فيها عذرين: إمّا أنها تحمل معنى السّلب في ذاتها، أو أنها اكتسبته من زيادة الحركات الخفية فيبدو أنه أمر متعسف فيه ظاهر التكلّف إذ أن الإنسان المتأرِّق في الحقيقة لم يُسلب السَّاهرة، إنما سُلب النَّوم، فما الجامع بين سلب النوم والأرض؟

الأمر الذي لا يمنع من أن يكون الإنسان المُتَأَرِّق فوق الأرض، فهل إذا سُلب النوم وأصابه الأرق فكأنَّما بَعُدَ عن الأرض ؟ علماً أنّ الإنسان في نومه وفي يقظته يكون فوق الساهرة أو الأرض.

وقد فسّر قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا هُم بِٱلسَّاهِرَةِ ﴾ [87]، أي أنهَّم "أحياء على وجه الأرض"[88] أو "فإذا الخَلائقُ جميعاً على وجه الأرض بعدما كانوا في بطنها".[89]

الخاتمة:

بعد استعراضنا ظاهرة السَّلب وتطبيقاتها في أرقى مستوياتها الصوابية ممثَّلاً في القرآن الكريم أمكننا الخلوص إلى النتائج التالية:

- يُعدُّ السَّلب ظاهرة جديرة بالاهتمام في اللغة العربية، من حيث أعمل ابن جنّي الفكر فيها افتتاناً بها وبما تمثّله من دلالات تعتمد سوق النّظير وضدّه، الأمر الذي يؤهلها لأن تكون مقدمة لنظرية متكاملة.

- إنّ السّلب يقوم على كلّ زيادة تطرأ على الكلمة حرفاً كان أو حرفين أو ثلاثة أحرف بما يكسب الكلمة معنى مضاداً لما كانت عليه في أصل وضعها.

- توافق السّلب مع ما يسمّى في الدّراسات اللسانية الحديثة بـ"نظرية الفونيم"، والتي تعني أنّ كلّ فونيم يدخل على الكلمة إلاَّ ويكسبها معنى دلالياً أو صرفياً أو نحوياً جديداً، ممّا يستبعد إمكان القول بوجود علاقة بين السَّلب والرّمزية الصوتية.

- ثبوت السَّلب في اللغة العربية، علماً بأن ابن جنّي لم يدّع استمراره في مجموع اللغة، له ما يؤيِّده في القرآن الكريم من شواهد، الأمر الذي يثبت حدوثه على قلّته ولا ينفيه.

- إنّ تتبُّعنا لما يحقّق السَّلب في آي القرآن الكريم مكّننا من استنتاج حقيقة مفادها أنّ وزن استَفْعَلَ محقِّق لدلالة السَّلب وذلك في صيغة" اسْتَعْتَبَ" التي وردت في سورتين اثنتين.

- ملاحظة بعض التكلّف الذي أفضى بابن جنّي إلى القول بتحقّق السَلب في صيغتي"فَعِلَ" و"فَعَلَ" لاحتوائهما على زيادة خفية سمَّاها الزيادة بحركة، وذلك لعدم تحقيقها لمعنى السَّلب في القرآن الكريم وفي لسان العرب كذلك.

-على أنّ ما كان حقّه أن يتصدّر النتائج الخاصّة فهو إقرارنا بأنّها استقراء كلام العرب في مرحلة التنظير- التي شهدت بالإضافة إلى ابن جنّي، الذي أخضع في "الخصائص" المادة اللغوية لمبدإ تغليب العقل على الأثر، وابن فارس، الذي مثّل في كتابه "الصّاحبي في فقه اللغة" التيار العربي المستفيد من معطيات القرن الرابع الهجري، وما سقط إليه من الظواهر

اللغوية، وعبد القاهر الجرجاني (ت471هـ) الذي كان ثورة على البلاغة العربية من منطلق نظرية النّظم، وكان له فضل بلورة تفاصيلها بامتياز في كتابه "دلائل الإعجاز" أنّ هذا الاستقراء كان قائماً على استكناه المباني الصّرفية (والنّحوية) من منطلق رصد معانيها المركزية ودلالاتها الهامشية، الأمر الذي يعدّ، في رأينا، منطلقاً صالحاً آخرَ لاستنطاق علاقة اللفظ بالمعنى.

الهوامش:

(1) مفتاح العلوم: 123 والمفصّل في علم العربية: 200 وهمع الهوامع: 2/161- 162.

(2) ينظر: تصريف الأسماء والأفعال: 118- 120 والمدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: 232 والمحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها:1/179.

(3) ينظر: مبحث في قضية الرمزية الصوتية:221- 228.

(4) لسان العرب:1/471، مادة (سلب).

(5) معجم مقاييس اللغة: 3/92، مادة (سلب).

(6) لسان العرب:1/471، مادة (سلب).

(7) صحيح البخاري (كتاب الخمس، باب: من لم يخمس الأسلاب): 1/111.

(8) تاج العروس: 3 /70، مادة (سلب).

(9) مبحث في قضية الرمزية الصوتية:221.

(10) الخصائص: 3/80.

(11) المصدر نفسه: 3/75.

(12) المصدر نفسه: 3 /75- 76.

(13) سر صناعة الإعراب: 1/40 وينظر: الخصائص: 3/75- 76.

(14) قال ابن الأنباري، محمد بن القاسم (ت328هـ): "وأشكيتُ: حرفٌ من الأضداد. يُقالُ: أَشْكَيْتُ الرَّجُلَ، إذا أَقَمْتُ على الأمر الذي يشكُو منّه، وأَشْكَيْتُهُ، إذا أقلعتُ عن الذي يَشْكُوهُ". الأضداد:221. وهو ما تردّد السيوطي (ت911هـ) في شأنه. فقد عدّه في المزهر: 1/391 من التضاد، بينما أدرجه في: همع الهوامع: 2، /161، ضمن السّلب.

(15) طه: 15.

(16) ينظر: تفسير الكشاف:532/2.

(17) ينظر: سر صناعة الإعراب:37/1- 38 والخصائص:76/3- 77.

(18) الخصائص: 77/3.

(19) المصدر نفسه: 78/3.

(20) النازعات: 14.

(21) الخصائص: 79/3.

(22) سر صناعة الإعراب: 18/1 وينظر: الخصائص: 80/3.

(23) الخصائص:80/3- 81.

(24) طه: 15.

(25) ينظر: الأضداد لابن الأنباري: 95- 99 والأمالي في لغة العرب: 314/1.

(26) نحو: "كَوْثَر"و"صَيْرَف"، فالواو والياء فيهما زائدتان؛ لأنهما من الكثرة والصرف، وهما ملحقان بـ" جَعْفَر" و"سَلهَب (للطّويل) .ينظر: المنصف:13/1.

(27) نحو الواو في " عَجُوز" و" عَمُود"، إذ لم يرد بهما وبأشباههما إلاّ امتداد الصّوت. وما يُقالُ في الواو يُقال في الألف والياء. ينظر: المصدر نفسه:14/1.

(28) وهو ما يلحق في الكلام ولا يتكلّم به إلاّ بزائد، ولم ينطق في الماضي منه إلاّ على مثال" افْتَعَل"، نحو"امتَطَلَ" (بمعنى التفّ وتداخل) . ينظر: المصدر نفسه:15/1.

(29) كما في نحو أحرف المضارع فالزيادة إنّما جاءت لتجعل الفعل يصلح لزمانيْن: الحاضر والمستقبل، نحو قولك: "زَيْدٌ يقرأُ".ومن ذلك ألف النّدبة زيدت لمَطْل الصّوت وإظهار التفجّع على المندوب، نحو"وَامُصِيبَتَاهُ". ينظر:المصدر نفسه:16/1.

(30) تصريف الأسماء والأفعال:13.

(31) المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها:159.

(32) لامية الأفعال:4.

(33) أشهرها: التعدية، المطاوعة، الجعل، الصيرورة، الإصابة، البلوغ، الإغناء عن المجرّد. ينظر: تصريف الأسماء والأفعال: 117- 119.

(34) التوبة: 6.

(35) صفوة التفاسير:1/522.

(36) ينظر:القاموس المحيط:1/408- 409. مادة (الجور) ومعجم مقاييس اللغة:1/494، مادة(جور).

(37) أبنية الأفعال دراسة لغوية قرآنية: 287- 288.

(38) الأحزاب: 5.

(39) صفوة التفاسير: 2/512.

(40) ينظر: معجم مقاييس اللغة: 5/85- 86.

(41) طه: 15.

(42) سر صناعة الإعراب: 1/38.

(43) تفسير ابن كثير: 2/144.

(44) رفض الزمخشري (ت538هـ) هذه القراءة بحجّة أنّ لا دليل على المحذوف، والمحذوف لا دليل عليه مطّرَح. ينظر: تفسير الكشاف: 2/532.

(45) ينظر: تأويل مشكل القرآن: 38 وتفسير غريب القرآن: 277، والأضداد، لابن الأنباري: 95- 96 وجامع البيان في تفسير القرآن: 16/150 والجواهر الحسان في تفسير القرآن: 3/41، ومعاني القرآن، للفراء: 2/172 وصفوة التفاسير: 2/238.

(46) المائدة: 116.

(47) صفوة التفاسير: 2/238.

(48) لامية الأفعال: 4.

(49) الكتاب: 3/529- 530.

(50) ينظر: الخصائص: 2/139- 140.

(51) أشهر معانيها: الدلالة على التكثير، المبالغة، التعدية، الدلالة، على التوجه، الدلالة على النسبة، واختصار الحكاية. ينظر: التطبيق الصرفي: 33- 35.

(52) سبأ: 23.

(53) صفوة التفاسير: 2/553.

(54) ينظر: معجم مقاييس اللغة: 501/4، مادة (فزع).

(55) لامية الأفعال: 4/1.

(56) النحل: 47.

(57) في ظلال القرآن: 2173/4.

(58) تفسير ابن كثير: 571/2.

(59) تفسير مفردات ألفاظ القرآن الكريم: 306 وكلمات القرآن تفسير وبيان: 137.

(60) معجم مقاييس اللغة: 230/2، مادة (خوف) وينظر: كتاب الأفعال: 511/1.

(61) لامية الأفعال: 5.

(62) من أشهر معانيها: الطلب، الاتّخاذ، الصيرورة، الإغناء عن المجرّد. ينظر: أبنية الأفعال: 63- 64.

(63) الروم: 57.

(64) فصلت: 24.

(65) ينظر: كلمات القرآن تفسير وبيان: 249.

(66) صفوة التفاسير: 484/2.

(67) كلمات القرآن تفسير وبيان: 299.

(68) لسان العرب: 578/1، مادة (عتب).

(69) القاموس المحيط: 104/1، مادة (العتبة).

(70) سر صناعة الإعراب: 17/1- 27.

(71) ينظر على سبيل المثال: معاني القرآن، للفراء: 176/2.

(72) ينظر: المنصف: 13/1- 16.

(73) طه: 15.

(74) معجم مقاييس اللغة: 202/2، مادة (خفى).

(75) لابن الأنباري، الأضداد، لابن الأنباري: 99.

(76) المصدر نفسه: 96.

(77) ينظر: العين: 6- 7 مادة (ضد) ولسان العرب: 263/3، مادة (ضدد) والأضداد في كلام العرب: 1.

(78) الأضداد في كلام العرب: 1/1.

(79) المزهر: 387/1.

(80) الكتاب: 24/1.

(81) الأضداد، لقطرب: 244/5.

(82) الأضداد، للسجستاني: 75.

(83) ما اتّفق لفظه واختلف معناه: 3- 11.

(84) الصاحبي في فقه اللغة: 99.

(85) المخصص: 258/13- 259 والمزهر: 387/1.

(86) ينظر: دراسات في فقه اللغة: 307 والمشترك اللفظي نظريةً وتطبيقاً: 133 وعلم الدلالة: 301- 303.

(87) النازعات: 14.

(88) كلمات القرآن تفسير وبيان: 299.

(89) صفوة التفاسير، 514/2.

المصادر والمراجع

(◆◆) القرآن الكريم.

- **أبنية الأفعال دراسة لغوية قرآنية**، لنجاة عبد العظيم، الكوفي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1409هـ- 1989م.
- **الأضداد**، لابن الأنباري، تح. أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، 1407هـ- 1987م.
- **الأضداد**، لأبي حاتم السجستاني، ضمن ثلاثة كتب في الأضداد للأصمعي وللسجستاني ولابن السكيت ويليها ذيل في الأضداد للصّغاني، نشر أوغست هفنر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان 1913م.
- **الأضداد**، لقطرب، تح. هانز كوفلر، مجلة إسلاميكا، المجلد 5، لبيزج، 1932م.
- **الأضداد في كلام العرب**، لأبي الطيب اللغوي، تح. عزّة حسن، دمشق.
- **الأمالي في لغة العرب**، للقالي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1398 هـ- 1978م.
- **تاج العروس من جواهر القاموس**، للزبيدي، تح.عبد الكريم العزباوي، مراجعة إبراهيم السامرائي وعبد الستار أحمد فراج، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، 1386هـ- 1967م.

- **تأويل مشكل القرآن**، لابن قتيبة، شرح السيد أحمد صقر، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت، 1401هـ- 1981م.

- **تصريف الأسماء والأفعال**، لفخر الدين قباوة، ط2، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، 1401هـ- 1981م.

- **التطبيق الصرفي**، لعبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.

تفسير ابن كثير، لابن كثير، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 1402هـ- 1982م.

- **تفسير غريب القرآن**، لابن قتيبة، تح. السيد أحمد صقر، دار الكتب العلمية، 1398هـ.

- **تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، للزمخشري، ط2، دار المصحف، القاهرة، 1397هـ- 1977م.

- **تفسير مفردات ألفاظ القرآن الكريم مجمع البيان الحديث**، لسميح عاطف الزّين، دار الكتاب اللبناني، ط2، مكتبة المدرسة بيروت، لبنان، ، 1404هـ- 1984م.

- **جامع البيان في تفسير القرآن**، للطبري، دار الفكر، بيروت، 1405هـ- 1984م.

-**الجواهر الحسان في تفسير القرآن**، للثعالبي، تح.عمار طالبي المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985م.

-**الخصائص**، لابن جني، تح. محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت.

- **دراسات في فقه اللغة**، لصبحي الصالح، ط9، دار العلم للملايين، بيروت، 1981م.

- **سر صناعة الإعراب**، لابن جني، تح. حسن هنداوي، ط1، دار القلم، دمشق، 1405هـ 1985م.

-**الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها**، لابن فارس، تح. عمر فاروق الطباع، ط1، مكتبة المعارف، بيروت، 1414هـ- 1993م.

- **صحيح البخاري**، للبخاري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1378هـ- 1958م.

- **صفوة التفاسير**، لمحمد علي الصابوني، ط5، شركة الشهاب، وقصر الكتاب، ط5، 1411هـ- 1990م.

- **علم الدلالة**، لأحمد مختار عمر، ط1، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، 1982م.

- **العين**، للخليل، تح. إبراهيم السامرائي ومهدي المخزومي دار الرشيد للنشر، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، العراق.

- **في ظلال القرآن**، للسيد قطب، دار الشروق، القاهرة، 1405هـ- 1985م.

- **القاموس المحيط**، للفيروزآبادي، مؤسسة فن الطباعة، القاهرة، مصر.

- **الكتاب**، لسيبويه، تح.عبد السلام هارون ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، 1408 هـ- 1988م.

- **كتاب الأفعال**، للسّرقسطي، أبي عثمان بن محمد، تح.حسين محمد شرف، مطابع الأميرية، القاهرة، 1978م، بغداد 1980م.

- **كلمات القرآن تفسير وبيان**، محمد حسنين مخلوف، مكتبة الشركة الجزائرية، الجزائر.

- **لامية الأفعال**، لابن الأندلسي، محمد بن مالك، ط1، المطبعة الخيرية، القاهرة، 1332هـ.

- **لسان العرب**، لابن منظور، دار صادر، بيروت.

- **ما اتّفق لفظه واختلف معناه**، للمبرّد، تح.عبد العزيز الميمني، المطبعة السلفية ومكتبتها، 1350هـ.

- **مبحث في قضية الرمزية الصوتية- طبيعة العلاقة بين الكلمة وما ترمز إليه**، للبدراوي زهران، ط2، دار المعارف، القاهرة، 1987م.

- **المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها**، لمحمد الأنطاكي، ط3، دار الشروق العربي، بيروت.

- **المخصص**، لابن سيده، المطبعة الأميرية، بولاق، القاهرة، 1317هـ- 1321هـ.

- **المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي**، لرمضان عبد التواب، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1405هـ- 1985م.

- **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، للسيوطي، شرح وتعليق محمد أحمد جاد المولى وآخرون، دار الجيل، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

- **المشترك اللفظي نظريةً وتطبيقاً**، توفيق محمد شاهين، ط1، مطبعة الدعوة الإسلامية، القاهرة، 1400هـ- 1980م.

- **معاني القرآن**، للفراء، تح.محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي ط2، عالم الكتب، بيروت، 1985م.

- **معجم مقاييس اللغة**، لابن فارس، تح.عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1979م.

- **مفتاح العلوم**، للسكاكي، المكتبة العلمية الجديدة، بيروت.

- **المفصّل في علم العربية**، للزمخشري، تح. محمد بدر الدين أبي فارس النعماني، ط2، دار الجيل، بيروت.

- **المنصف- شرح تصريف المازني-** تح. إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط1، إدارة إحياء التراث القديم، القاهرة، 1373هـ- 1954م.

- **همع الهوامع**، للسيوطي، ط1، مكتبة القاهرة، القاهرة.